مذكـــرة إخباريـــــة
حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات
الفصل الرابع لسنة 2010
وتوقعات الفصل الأول لسنة 2011

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. ويستخلص من هذه البحوث التي أنجزت في الفصل الأول من سنة 2011 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات المذكورة خلال الفصل الرابع لسنة 2010 مقارنة مع الفصل الثالث لنفس السنة و كذا التوقعات بالنسبة للفصل الأول لسنة 2011 النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الرابع من سنة 2010

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف تحسنا نسبيا خلال الفصل الرابع لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، حيث صرح 38% من مسؤولي المقاولات بارتفاع الإنتاج، و47% باستقراره، فيما صرح 15 % منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن، حسب نفس المسؤولين، إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته أنشطة الأشغال العمومية وأنشطة البناء وخاصة "الأشغال البنائية الضخمة" و"الأشغال المختصة في الهندسة المدنية" و "أشغال التجهيز بالكهرباء".

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية فقد شهد الإنتاج حسب تصريح أرباب المقاولات، ارتفاعا خلال الفصل الرابع لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق. حيث أن 49% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و 20% منهم أكدوا استقراره، فيما صرح 31% منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد فروع أنشطة "منتوجات الصناعات الغذائية" و"منتوجات النسيج وصناعة الملابس المنسوجة" و " مصنوعات معدنية (دون آلات و معدات النقل)".

وفيما يخص قطاع المعادن، فقد عرف الإنتاج، حسب تصريحات أرباب المقاولات انخفاضا خلال الفصل الرابع لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، و ذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في إنتاج "المعادن غير الحديدية". و تجدر الإشارة هنا أنه بالمقارنة مع نفس الفصل من سنة 2009، يكون إنتاج المعادن غير الحديدية التي تتكون أساسا من الفوسفاط قد عرف ارتفاعا مهما.

كما عرف إنتاج قطاع الطاقة، حسب تصريح مسؤولي المقاولات، انخفاضا خلال الفصل الرابع لسنة 2010، نتيجة الانخفاض المزدوج الحاصل في "تكرير البترول" وفي إنتاج "الكهرباء".

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الرابع لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، صرح جل مسؤولي مقاولات قطاعي الطاقة والمعادن، و 75% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و62% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية أنها في مستوى عادي. في المقابل اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 32% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و20% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص الشغل، أوضحت نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاعات الصناعة التحويلية و البناء والأشغال العمومية والمعادن يكون قد عرف شبه استقرار خلال الفصل الرابع لسنة 2010، بينما يكون قد عرف هذا العدد انخفاضا في قطاع الطاقة.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن هامش قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الرابع لسنة 2010، يكون قد بلغ نسبة 43% في قطاع البناء والأشغال العمومية و23% في قطاع الصناعة التحويلية و15% في قطاع الطاقة و 13% في قطاع المعادن. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة ارتفاع لهامش قدرة الإنتاج غير المستعملة يكون قد تم تسجيلها على مستوى "آلات ومعدات التجهيز (دون معدات النقل)" (36%) وأضعف هامش على مستوى "صناعة الملابس باستثناء الأحذية" (14%).

وأخيرا، بينت نتائج البحث أن 66% من مجموع مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية و63% من مجموع مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و34% من مجموع مقاولات قطاع الطاقة و24% من مجموع مقاولات قطاع المعادن تكون قد رصدت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2010، استعملت أساسا لتجديد جزء من المعدات ولتوسيع حجم النشاط الاقتصادي.

2. التوقعـــــات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2011

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2011، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا، حيث أن 31% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج، 5% انخفاضه و64% منهم يتوقعون استقراره.

وتشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية إلى أن الإنتاج قد يعرف ارتفاعا طفيفا خلال الفصل الأول لسنة 2011 مقارنة مع الفصل السابق يهم بالأساس أنشطة "منتوجات الصناعات الغذائية" و"منتوجات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)". بالمقابل يتوقع أن تعرف فروع أنشطة "المشروبات والتبغ" و"الورق والورق المقوى والطباعة" و"منتوجات من المطاط أو البلاستيك" انخفاضا في الإنتاج.

ومن جهة أخرى، ينتظر أن يعرف قطاعا الطاقة والمعادن ارتفاعا في الإنتاج، ويعزى ذلك إلى الارتفاع المزدوج المتوقع في إنتاج المعادن الحديدية والمعادن غير الحديدية بالنسبة لقطاع المعادن، وإلى الارتفاع المتوقع في إنتاج تكرير البترول بالنسبة لقطاع الطاقة.

فيما يخص التشغيل، فإن مسؤولي المقاولات يتوقعون، خلال الفصل الأول من سنة 2011، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاع الطاقة، بينما ينتظر أن يسجل استقرار في قطاعي الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية وانخفاض في قطاع المعادن.